الضمانات التأديبية للعاملين بالهيئات الرياضية

د/ أحمد حافظ محمود هلال
مدرس دكتور بقسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنين - جامعة الإسكندرية
د/ اسلام مكرم عبدالسلام غانم
مدرس مادة بقسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنين - جامعة الإسكندرية

مقدمة ومشكلة الدراسة :

فلن القانون التأديبي للعاملين بإدارة النشاط الرياضى يؤدى دوراً بالغ الأهمية وأساسياً لتحقيق هدف الموازنة بين عنصرى الفاعلية والضمان فى مختلف الأجهزة الإدارية ، والوظيفة الرياضية للنادى

يؤكد على تلك الأهمية القصوى بين النظام التأديبى الأمثل فى مجال الوظيفة الرياضية . وفى مواجهة سائر العاملين فية . وأن الإخفاق فى تحقيق أهدافة يؤدى إلى عواقب وخيمة ، أدناها التنكر وعدم الأعتراف بحقوق العاملين وطمأنتهم ، وأقصاها تقويض دعائم العمل بإداراة النشاط الرياضى ، وإصابة أجهزتة الوظيفية بالشلل التام.

يشير محمود سامى جمال الدين (٢٠٠٤) أنة تحقيقاً للتوازن بين مصلحة العاملين ومصلحة العمل فى إدارة النشاط الرياضى ، وفى سبيل تحقيق المصلحة العامة ، يحرص المشرع التأديبى على تقرير مجموعة من الضمانات لكل العاملين المنسوب إليهم ارتكاب المخالفة التأديبية ، بهدف تأمين عدالة العقوبة التأديبية ، وبث الطمأنينة فى نفوس العاملين من ناحية ، وضمان الردع وفاعلية النظام التأديبى تحقيقاً لسير العمل بإدارة النشاط الرياضى من ناحية أخرى .**(٩ :٣٥٨)**

بينما يذكر محمد عبدالوهاب (٢٠٠٩) ولكن العامل بإدارة النشاط الرياضى يحتاج إلى ضمانات فى النظام التأديبى تكفل حمايتة ضد احتمال التعسف والتنكيل بة من غير حقٍ أو عدل . **(٩: ٣٥٦)**

وإذا كان الجزاء هو وسيلة الجهة الإدارية لأداء هذة الرسالة فإن احتمال جنوح هذه الجهة بة ، أمر وارد ، لا سيما أنها تحوز فى اتخاذة سلطات عديدة بالإضافة لسلطتها الواسعة فى إختيار نوع العقوبة . لذا لابد من ضمانات تحول دون إساءة استعمال هذة السلطات ، وهذا ما تكفلت بة الأنظمة القانونية المختلفة ، وذلك بتوفير ضمانات للعاملين بإدارات النشاط الرياضى .

لذلك تحرص معظم الدساتير والقوانين التأديبية والوظيفية على خضوعها لطائفة من المبادئ التى تلتقى جميعها لتحقيق هذة الغايات .

بينما يشير محمد أحمد عبداللاة (٢٠١٣) بأن الضمانات التى تكفل الحماية والأمن للعاملين بإدارات النشاط الريضى ، ليست مقررة للعامل كونة مواطناً أو فرداً بقدر ما هى مقررة للنادى والعمل بإدارة النشاط الرياضى ، فهى ليست ضمانات شخصية ، بدليل ارتباطها بالعمل الوظيفى بالنادى ، فالعامل المضطهد والمظلوم من الإدارة لا يرجى منة خير فى أدائة ، والعامل الواقع تحت سيف المسئولية الشخصية ، سوف يجبن عن إتخاذ القرارت إذا اشتم منها أدنى تأثير على أموالة الخاصة . **(٨ : ٢٠٧-٢٠٨)**

وتكمن مشكلة البحث فى أن التأديب أمر يمكن أن يتعرض لة العامل بإدارة النشاط الرياضى طوال حياتة الوظيفية ، ولا يقتصر أثرة على مجرد توقيع جزاء على العامل فى حالة الإدانة ، وإنما تمتد آثارة إلى كثير من المزايا الوظيفية والنيل منها مما يؤثر فى حاضر العامل ومستقبلة . كما أن القانون التأديبى لا يقيم العلاقة بين الخطأ وما يناسبة من جزاء بسبب عدم حصر الجرائم التأديبية ، وبالتالى يجوز لسلطة التأديب توقيع أى عقوبة منصوص عليها عن أى جريمة تأديبية .

وقد قام الباحثان بإجراء دراسة استطلاعية عن طريق المقابلة الشخصية المقننة مع عدد عينة (١٠) من (المتخصصين في إدارة الأنشطة الرياضية بالأندية وبعض العاملين بالإدارات القانونية بالجهات الإدارية المختصة) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية بهدف التعرف على :

- مدى الضمانات التأديبية للعاملين بإدارات النشاط الرياضى بغية جعل العاملين على بصيرة من الإجراءات المتعلقة بالتحقيق معهم ومحاكمتهم ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات بما يحقق الطمأنينة والاستقرارالوظيفى لهم بالقدر المناسب.

وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى اتفاق آراء العينة بنسبة بلغت (٨٠٪) علي عدم وجود مفهوم واضح لدى العاملين عن الضمانات التأديبية المقررة لهم، وبالتالي لا يوجد تصور واضح للضمانات التأديبية للعاملين بإدارات النشاط الرياضى بالأندية الرياضية

وأوضحت نتائج المقابلة الشخصية المفتوحة :

- عدم معرفة غالبية العاملين بإدارات النشاط الرياضى بالضمانات التأديبية المقررة لهم بشكل كافى .

- أن من أكثر المخالفات التأديبية إنشاراً بين العاملين الرشوة وكثرة التغيب عن العمل والعدوان على أموال النادى وإستخدام الأدوات والأجهزة الخاصة بالنادى لأغراض شخصية والأستفادة بالفائض من الأدوات والأجهزة من قِبل بعض العاملين :

- غياب التوازن بين سلطة الإدارة فى توقيع الجزاء التأديبى وبين الضمانات التأديبية المقررة للعاملين بإدارات النشاط الرياضى على معظم أعمال الإدارات الرياضية .

- عدم مساءلة بعض المخالفين والمقصرين وغموض بعض الإجراءات التأديبية والإدارية .

وهذا ما أكدتة نتائج دراسة **أحمد عودة الدويرى (٢٠٠٢)** (٢) بوجود ولاءات إجتماعية وتفشى الوساطة والمحسوبية ، ضعف معايير الرقابة ، وعدم وجود معايير محدة وعامة للمساءلة التأديبية .

- أن هناك محاباة ومجاملة لبعض العاملين تتمثل فى تمتعهم ببعض الضمانات التأديبية حال مساءلتهم تأديبياً كإمدادهم ببعض المستندات التى تؤيد موقفهم أو بتوقيع عقوبات مخففة عليهم لا تتناسب مع حجم المخالفات والجرائم التأديبية أو بالتغاضى عن بعض المخالفات الإدارية والمالية التى تقع منهم .

وهذا ما أكدته أيضاً نتائج دراسة **دينا ماهر عبدالعظيم (٢٠١٨)** (٥) بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الفساد والمخالفات الإدارية والمالية فى الإدارات المختلفة .

ومن خلال اطلاع الباحثان على الدراسات المرجعيه تبين انه لم تتطرق أي من هذه الدراسات للتعرف على طبيعة الضمانات التأديبية للعاملين بإدارات النشاط الرياضى بأندية محافظة الإسكندرية ، وهذا ما دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة ؛ للتعرف علي واقع الضمانات التأديبية للعاملين بالأندية الرياضية ، ثم معرفة كيف يتم تأديب العاملون بهذه الأندية

أهمية موضوع البحث :

تكمن أهمية هذا البحث فى تحقيق التوازن بين سلطة الجهة المختصة بالتأديب وبين مصلحة العاملين بإدارة النشاط الرياضى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكمن هذة الأهمية فى إيجاد نظام قانونى يكفل إقامة التوازن بين متطلبات الصالح العام المتمثلة فى حرص إدارة النادى على تأمين انتظام سير العمل بالنادى، وبين حق العامل فى توفير الضمانات والإجراءات التى تضمن لة الاستقرار القانونى والوظيفى والنفسى ، وتدفعة إلى العمل بكل دقة وكفاءة .

أهداف البحث :

تسعى هذة الدراسة إلى التعرف على :

الضمانات التأديبية للعاملين للعاملين بالهيئات الرياضية بغية جعل هؤلاء العاملين على بصيرة من الإجراءات المتعلقة بالتحقيق معهم ومحاكمتهم ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات بما يحقق الطمأنينة والاستقرارالوظيفى لهم بالقدر المناسب .

تساؤلات البحث :

- ما هى الضمانات التأديبية للعاملين بالهيئات الرياضية ؟

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة :إستخدام الباحث المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي.

مجتمع الدراسة : تمثل مجتمع الدراسة فى بعض العاملين (بالأندية الرياضية – مراكز الشباب – الإتحادات الرياضية) .

عينة الدراسة الإستطلاعية :

تم اختيار عينة الدراسة الإستطلاعية بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة وخارج عينة الدراسة الأساسية وبلغ عددهم ١٥ فرداً من العاملين (بالأندية الرياضية – مراكز الشباب – الإتحادات الرياضية) .

عينة الدراسة الأساسية :

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية لعدد (٥٥) من العامليين بالأندية الرياضية ومراكز الشباب الإتحادات الرياضية وذلك بواقع عدد (١٥) من خارج العينة الأساسية للدراسة الاستطلاعية ، وعدد (٤٠) من داخل العينة الأساسية للدراسة الاساسية وذلك من أندية(سموحة ، سبورتنج ، الإتحاد ، الأولمبيى ، أصحاب الجياد) بمحافظة الاسكندرية.

تطبيق البحث :

قام الباحثان بتطبيق الدراسة الأساسية على عينة البحث خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/٦ الى ٢٠٢٢/٣/١٥من خلال استمارة تم تصميمها على جوجل فورم وذلك على الرابط التالى https://forms.gle/٨SzpbkW٣xvqQ٣GXNA

وسائل جمع البيانات

إستخدام الباحثان الإستبيان والمقابلة الشخصية لجمع البيانات.

كما قام الباحثان بإتباع الخطوات التالية في تصميم استمارة الإستبيان :

١-مسح مرجعى للدراسات والبحوث العلمية والمراجع المتصلة بموضوع الدراسة .

٢ - المقابلة الشخصية .

٣- تحديد محاور الاستبيان حسب أهداف الدراسة .

٤-عرض الاستبيان في صوره الأولية على (٢٠)خبيراً من الخبراء في مجال الإدارة الرياضية للتعرف على مدى

- ارتباط كل عبارة مع المحور الخاص بها وارتباطها بموضوع الدراسة .
- مدى كفاية وشمول وإرتباط وموضوع العبارات

جدول (١)
التوصيف و التوزيع الإحصائي لعينة البحث
*** المعاملات العلمية للاستبيان (الثبات – الصدق) الخاص بعينة البحث**

م	البيان	عدد	النسبة المئوية من مجتمع البحث
١	العينة الأساسية	٤٠	٧٢.٧٪
٢	عينة الدراسات الإستطلاعية	١٥	٢٧.٣٪
	الإجمالى	٥٥	١٠٠٪

لإيجاد ثبات الإستمارة قام الباحث بتطبيقها على عينة قوامها (١٥) من مجتمع البحث ومن خارج العينة الأصلية ثم أعاد الباحث تطبيقه مرة أخرى بعد " .... " على نفس العينة وقد تم إيجاد معامل الارتباط (الثبات) بين التطبيقين الأول والثاني والجدول التالي يوضح معامل الارتباط (الثبات) بين التطبيقين الأول والثاني.

جدول (٢)
الفروق بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني لإيجاد ثبات استمارة الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية ن = ١٥

	التطبيق الأول		التطبيق الثاني		الفرق بين المتوسطين		قيمة (ت)	معامل الثبات	
	س	±ع	س	±ع	س	±ع			
المحور الاول	٢.٦٠	٠.٥١	٢.٧٣	٠.٤٦	-٠.١٣	٠.٣٥	١.٤٧	*٠.٧٤	
	٢.٤٠	٠.٦٣	٢.٥٣	٠.٦٤	-٠.١٣	٠.٣٥	١.٤٧	*٠.٨٥	
	٢.٢٧	٠.٧٠	٢.٤٧	٠.٦٤	-٠.٢٠	٠.٥٦	١.٣٨	*٠.٦٦	
	٢.٤٠	٠.٥١	٢.٤٠	٠.٥١	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	*١.٠٠	
	٢.٢٠	٠.٥٦	٢.٤٠	٠.٦٣	-٠.٢٠	٠.٤١	١.٨٧	*٠.٧٧	
	٢.٤٠	٠.٧٤	٢.٦٠	٠.٥١	-٠.٢٠	٠.٥٦	١.٣٨	*٠.٦٥	
	٢.٢٠	٠.٨٦	٢.٣٣	٠.٨٢	-٠.١٣	٠.٣٥	١.٤٧	*٠.٩١	
	١.٨٧	٠.٨٣	٢.١٣	٠.٧٤	-٠.٢٧	٠.٥٩	١.٧٤	*٠.٧٢	
المحور الثاني	٢.٤٧	٠.٥٢	٢.٤٧	٠.٥٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	*١.٠٠	
	٢.١٣	٠.٦٤	٢.٢٠	٠.٥٦	-٠.٠٧	٠.٢٦	١.٠٠	*٠.٩٢	
	٢.٢٠	٠.٧٧	٢.٣٣	٠.٧٢	-٠.١٣	٠.٥٢	١.٠٠	*٠.٧٦	
	٢.٢٧	٠.٤٦	٢.٢٧	٠.٤٦	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	*١.٠٠	
	٢.٤٠	٠.٦٣	٢.٤٧	٠.٥٢	-٠.٠٧	٠.٢٦	١.٠٠	*٠.٩٢	
	٢.١٣	٠.٦٤	٢.١٣	٠.٦٤	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	*١.٠٠	
	٢.٣٣	٠.٦٢	٢.٣٣	٠.٦٢	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	*١.٠٠	
المحور الثالث	٢.٤٧	٠.٦٤	٢.٦٧	٠.٤٩	-٠.٢٠	٠.٥٦	١.٣٨	*٠.٥٣	
	٢.٢٠	٠.٧٧	٢.٣٣	٠.٧٢	-٠.١٣	٠.٣٥	١.٤٧	*٠.٨٩	
	٢.٢٧	٠.٧٠	٢.٤٧	٠.٦٤	-٠.٢٠	٠.٤١	١.٨٧	*٠.٨١	
	٢.٢٠	٠.٦٨	٢.٤٠	٠.٥١	-٠.٢٠	٠.٥٦	١.٣٨	*٠.٥٨	
	٢.١٣	٠.٦٤	٢.٢٧	٠.٥٩	-٠.١٣	٠.٥٢	١.٠٠	*٠.٦٥	
	٢.٤٠	٠.٦٣	٢.٥٣	٠.٥٢	-٠.١٣	٠.٣٥	١.٤٧	*٠.٨٣	
	٢.١٣	٠.٦٤	٢.٢٧	٠.٥٩	-٠.١٣	٠.٥٢	١.٠٠	*٠.٦٥	

***معنوي قيمة "ر" عند مستوي ٠.٠٥ = ٠.٤٩٧**

يتضح من جدول (٢) والخاص بالدلالات الإحصائية لإيجاد معامل الثبات أنه توجد فروق دلة إحصائيا في قيمة معامل الثبات في جميع العبارات ، حيث كانت قيمة (ر) المحسوبة أكبر من قيمة (ر) الجدولية عند مستوى (٠.٠٥) = (٠.٤٩٧) ، مما يؤكد أن استمارة الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية تتسم بالثبات وانها تعطى نفس النتائج أذا ما أعيد تطبيقها مره أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف .

صدق الاتساق الداخلي ومعامل ألفا لكرونباك

كما قام الباحث بالتحقق من معامل الاتساق الداخلي لعبارات كل محور من محاور إستمارة الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية والجدول التالي يوضح معامل الاتساق الداخلي ومعامل ألفا لكرونباك للإستمارة

جدول (٣)

معامل الاتساق الداخلي (معامل ارتباط العبارة مع المجموع الكلى للمحور الذي تنتمي إليه) ومعامل ألفا لكرونباك لعبارات الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية ن = ١٥

رقم العبارة	عبارات الاستمارة	معامل الاتساق الداخلي	معامل ألفا لكرونباك
		٠.٢٧٥	
		*٠.٦٨٢	
		*٠.٦٨٥	
		*٠.٦٤٨	
		*٠.٧٧٦	
		٠.٣٦٥	
		*٠.٥٤٣	
		*٠.٥١١	
		٠.٢٥٢	
		٠.٣٦٠	
		*٠.٧٤١	*٠.٨٨٠
		٠.٢٦٣	
		*٠.٥٢٠	
		*٠.٥٤٨	
		٠.٢٦٦	
		٠.٢٤٨	
		٠.٣٥٣	
		*٠.٧٦٠	
		*٠.٥٥٣	
		٠.١٤٩	
		٠.٢٣٩	
		*٠.٥٩٦	

*** ر معنوي عند مستوى ٠.٠٥ = ٠.٤٩٧**

يتضح من جدول (٣) والخاص بمعامل الاتساق الداخلي ومعامل الفا لكرونباك لعبارات استمارة الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية أن معامل ألفا لكرونباك لهذا المحور قيمة (٠.٨٨٠) وهذه القيمة معنوية عند مستوي ٠.٠٥ , مما يؤكد أن عبارات استمارة الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالمحور الذى تنتمى إليه وأنها تقيس ما يقيسة المحور ولذلك فهى تساهم فى بناء المحور وتقيس ما وضعت من أجله ولذا فهى تتسم بالصدق الذاتى .

عرض نتائج إستجابات عبارات إستبيان " الضمانات التأديبية للعاملين بالمؤسسات الرياضية "

جدول (٤)

التكرار والنسبة المئوية والدلالات الاحصائية الخاصة باستجابات المحور الأول :الضمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء التأديبى ن = ٤٠

م	أهداف البرنامج	نعم		الى حد ما		لا		مربع كاى	المتوسط الحسابى	مستوى الاستجابة	نسبة الموافقة %	الترتيب
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%					
١	يتم إخطار ومواجهة العامل المتهم بالمخالفات الموجهة الية وتمكينة من حق الدفاع عن نفسة	٢٤	٦٠.٠٪	١٦	٤٠.٠٪	٠	٠.٠٪	١.٦٠	٢.٦٠	نعم	٨٠.٠٪	١
٢	لا يتم توقيع جزاء على العامل إلا بعد سماع أقوالة وتحقيق دفاعة	١٨	٤٥.٠٪	١٩	٤٧.٥٪	٣	٧.٥٪	*١٢.٠٥	٢.٣٨	نعم	٦٨.٨٪	٢
٣	تمكين العامل المتهم من الإطلاع على مستندات الدعوى التأديبية ومواجهة بالشهود	١٥	٣٧.٥٪	١٩	٤٧.٥٪	٦	١٥.٠٪	*٦.٦٥	٢.٢٣	إلي حدا ما	٦١.٣٪	٥
٤	يتم تحقيق دفاع العامل المتهم على نحو يوضح بجلاء مدى مسئوليتة عن المخالفة	١٥	٣٧.٥٪	٢٥	٦٢.٥٪	٠	٠.٠٪	٢.٥٠	٢.٣٨	نعم	٦٨.٨٪	٣
٥	يتمكن العامل من الدفاع بكل الوسائل التى منحها لة القانون	٩	٢٢.٥٪	٢٩	٧٢.٥٪	٢	٥.٠٪	*٢٩.٤٥	٢.١٨	إلي حدا ما	٥٨.٨٪	٦
٦	السماح للعامل المتهم بتوكيل محام للدفاع عنة أمام السلطات التأديبية	٢١	٥٢.٥٪	١٣	٣٢.٥٪	٦	١٥.٠٪	*٨.٤٥	٢.٣٨	نعم	٦٨.٨٪	٤
٧	تتبع الإدارة القانونية الإجراءات التأديبية بشفافية مع جميع العاملين بالنادى	١٨	٤٥.٠٪	١١	٢٧.٥٪	١١	٢٧.٥٪	٢.٤٥	٢.١٨	إلي حدا ما	٥٨.٨٪	٧
٨	تنحى المحقق فى حالة ما إذا كانت هناك صلة قرابة بينة وبين العامل المخالف	١٠	٢٥.٠٪	١٤	٣٥.٠٪	١٦	٤٠.٠٪	١.٤٠	١.٨٥	إلي حدا ما	٤٢.٥٪	٨

***مربع كاى معنوى عند مستوى ٠.٠٥ = ٥.٩٩ فى حالة درجة الحرية=٢**

مقياس ليكارت : المتوسط الحسابى المرجح بالأوزان :- ١.٠٠-١.٦٦ (لا) ، ١.٦٧-٢.٣٣ (إلى حد ما) ، ٢.٣٤-٣.٠٠ (نعم)

يتضح من جدول (٤) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية والدلالات الاحصائية الخاصة باستجابات **المحور الأول :الضمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء التأديبى** : وجود فروق معنوية بين جميع الإستجابات لعبارات المحور الأول حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوي ٠.٠٥ ، فيما عدا عبارات رقم (١ ، ٤ ، ٧ ، ٨) وبنسبة موافقة بلغت ما بين (٤٢.٥٪ إلى ٨٠.٠٪) كما يوضح مستوى الاستجابات لكل عبارة ، والترتيب للعبارات يوضحها من حيث أكثرها موافقة وأقلها موافقة .

الشكل البياني (١)

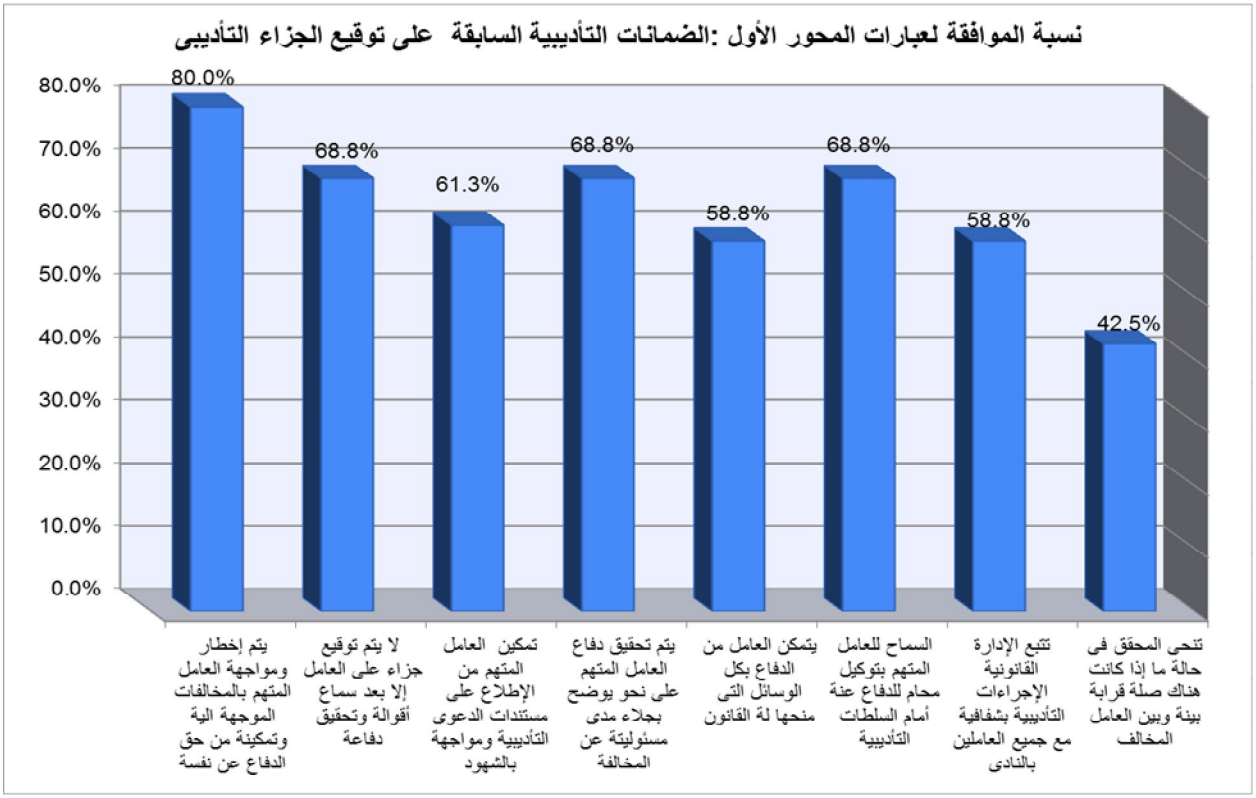

حيث جاءت أعلى نسبه موافقه لآراء العينة حول (الضمانات التأديبية السابقة على توقيع الجزاء التأديبى) لكل من العبارات الآتية (يتم إخطار ومواجهة العامل المتهم بالمخالفات الموجهة الية وتمكينة من حق الدفاع عن نفسة بنسبة ٨٠.٠٪ ، تمكين العامل المتهم من الإطلاع على مستندات الدعوى التأديبية ومواجهة بالشهود بنسبة ٦٨.٨٪) بينما جاءت أقل نسبة موافقة لآراء العينة حول العبارات الآتية (تنحى المحقق فى حالة ما إذا كانت هناك صلة قرابة بينة وبين العامل المخالف بنسبة ٤٢.٥٪ ، تتبع الإدارة القانونية الإجراءات التأديبية بشفافية مع جميع العاملين بالنادى بنسبة٥٨.٨٪)

حيث تتفق آراء عينة البحث مع مأشار إلية **عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة (٢٠٠٦)** من أن كفالة حق العامل المتهم فى الدفاع عن نفسة تشكل ضمانة عامة للتأديب، يتفرع عنها سائر الضمانات الأخرى، ومن ثم فإن الإخلال بتلك الضمانة فى أى من مراحل المحاكمة التأديبية يبطلها . **(٧ : ٢١٨)**

كما تتفق أيضاً آراء عينة البحث مع ما توصلت إليه نتائج دراسة **أحمد حامد الخفاجى (٢٠١٨)** (من) أن حق الدفاع مكفولاً للمتهم ، سواء تمت مباشرتة من قبلة أصالة ، أو تمت مباشرتة وكالة عن المتهم ، إلا أن إغفال هذا الحق لا يعنى عدم الاعتداد بة ؛ لأن هذا الحق يعبر من قبيل الحقوق الطبيعية ، التى لا تكون بحاجة إلى تدوين .

كما تتفق آراء العينة مع ما أكدتة نتائج دراسة **مهند عبدالرازق سهيل (٢٠٢٠)** (من أن القضاء الإدارى استقر على أهمية وضرورة احترام كفالة حق الدفاع بتمكين العامل المتهم من دفع التهمة المسندة إلية ، ورتب على إهدارة بطلان الحكم أو القرار الصادر بتوقيع الجزاء .

جدول (٥)

التكرار والنسبة المئوية والدلالات الاحصائية الخاصة باستجابات المحور الثاني: الضمانات التأديبية المعاصرة لتوقيع الجزاء التأديبى ن = ٤٠

أهداف البرنامج	نعم		الى حد ما		لا		مربع كاى	المتوسط الحسابى	مستوى الاستجابة	نسبة الموافقة %
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%				
م السلطات التأديبية بحدود الجزاء التأديبى كما جاء بقانون اضة والخدمة المدنية وكذا العقود الرياضية	١٨	٤٥.٠٪	٢٢	٥٥.٠٪	٠	٠.٠٪	٢٠.٦٠*	٢.٤٥	نعم	٧٢.٥٪
ى السلطات التأديبية التناسب بين المخالفة التأديبية والعقوبة وقعة على العامل	١٠	٢٥.٠٪	٢٤	٦٠.٠٪	٦	١٥.٠٪	١٣.٤٠*	٢.١٠	إلي حدا ما	٥٥.٠٪
توقيع الجزاء على العامل من السلطة التأديبية المختصة	١٥	٣٧.٥٪	١٧	٤٢.٥٪	٨	٢٠.٠٪	٣.٣٥	٢.١٨	إلي حدا ما	٥٨.٨٪
ل العامل بأقوالة أمام سلطات التأديب دون خوف أو تردد	١١	٢٧.٥٪	٢٩	٧٢.٥٪	٠	٠.٠٪	٣٢.١٥*	٢.٢٨	إلي حدا ما	٦٣.٨٪
وقيع الجز اء التأديبى على العامل المخالف بشكل صريح اشر	١٨	٤٥.٠٪	١٩	٤٧.٥٪	٣	٧.٥٪	١٢.٠٥*	٢.٣٨	نعم	٦٨.٨٪
م السلطة التأديبية دائماً بتسبيب القرارات والجزاءات التأديبية	١٠	٢٥.٠٪	٢٤	٦٠.٠٪	٦	١٥.٠٪	١٣.٤٠*	٢.١٠	إلي حدا ما	٥٥.٠٪
يب القرار التأديبى للعامل يؤدى إلى إطمئنان العامل بما ذ سب من مخالفات تأديبية	١٥	٣٧.٥٪	٢٢	٥٥.٠٪	٣	٧.٥٪	١٣.٨٥*	٢.٣٠	إلي حدا ما	٦٥.٠٪

*مربع كاى معنوى عند مستوى ٠.٠٥ = ٥.٩٩ فى حالة درجة الحرية=٢

مقياس ليكارت : المتوسط الحسابى المرجح بالأوزان :- ١.٠٠-١.٦٦ (لا) ، ١.٦٧-٢.٣٣ (إلى حد ما) ، ٢.٣٤-٣.٠٠ (نعم)

يتضح من جدول (٥) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية والدلالات الاحصائية الخاصة باستجابات المحور الثاني: الضمانات التأديبية المعاصرة لتوقيع الجزاء التأديبى : وجود فروق معنوية بين جميع الإستجابات لعبارات المحور الثاني حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوي ٠.٠٥ ، فيما عدا عبارة (يتم توقيع الجزاء على العامل من السلطة التأديبية المختصة) وبنسبة موافقة بلغت ما بين (٥٥.٥٪ إلى ٧٢.٥٪) كما يوضح مستوى الاستجابات لكل عبارة ، والترتيب للعبارات يوضحها من حيث أكثرها موافقة وأقلها موافقة .

الشكل البياني (٢)

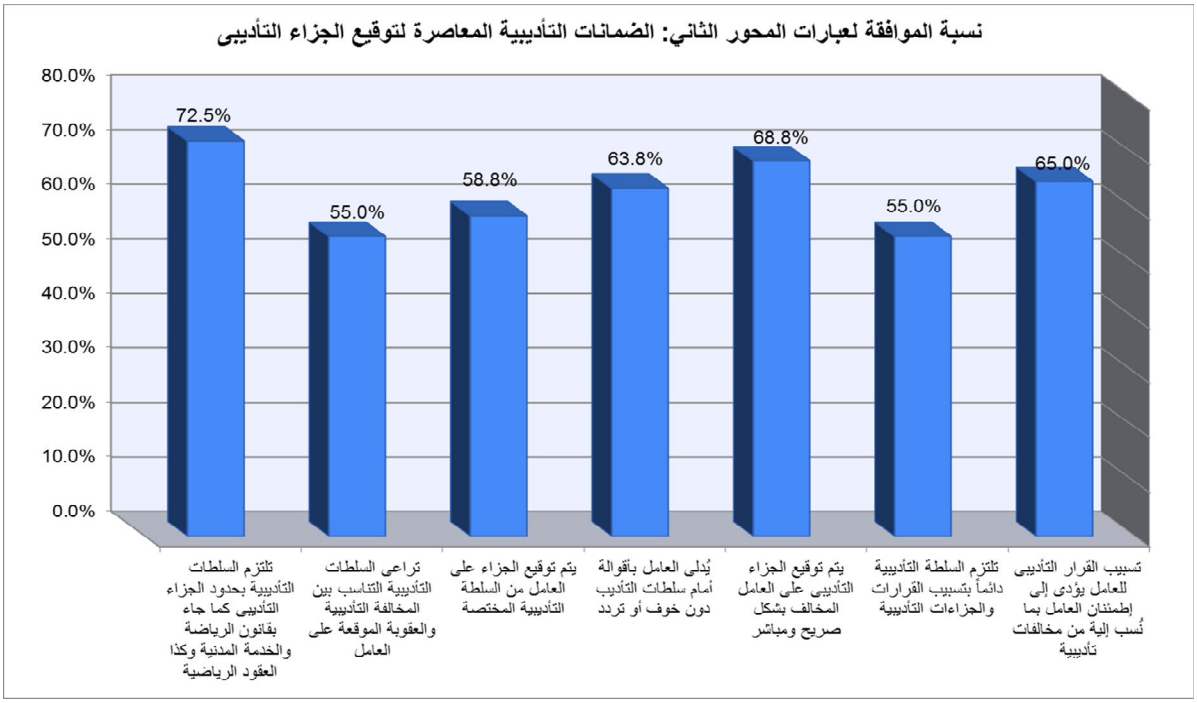

حيث جاءت أعلى نسبه موافقه لآراء العينة حول (الضمانات التأديبية المعاصرة لتوقيع الجزاء التأديبى) لكل من العبارات الآتية (تلتزم السلطات التأديبية بحدود الجزاء التأديبى كما جاء بقانون الرياضة والخدمة المدنية وكذا العقود الرياضية بنسبة ٧٢.٥٪ ، تراعى السلطات التأديبية التناسب بين المخالفة التأديبية والعقوبة الموقعة على العامل بنسبة ٥٥.٠٪) .

حيث تتفق آراء عينة البحث مع **أيمن فتحى عفيفى** حيث يشير أن مبدأ التناسب نفسه ليس فقط في المجال التأديبي، بل في كل جزاء يتضمن معنى العقوبة، سواء جناني أو تأديبي ويتفرع هذا المبدأ بالأساس عن مبدأ ضرورة العقوبة. وهذا الأخير يعد مبدأ دستوري. ومن ثم فإن مبدأ التناسب باعتباره أحد النتائج الضرورية المتفرعة عن مبدأ ضرورة العقوبة، يعد أحد محددات دستورية الجزاء. وبالنظر للقيمة الدستورية لهذا المبدأ فهو يفرض نفسه على المشرع في سنه للعقوبات أيا كانت طبيعتها جنائية أو تأديبية. وتراقب المحكمة الدستورية المشرع في احترامه لهذا المبدأ . كذلك فإن هذا المبدأ يفرض نفسه، من باب أولى على السطات التي تتولى تطبيق القوانين كالمحاكم الجزائية وفي مقدمتها المحاكم التأديبية، والسلطات التي تتولى تنفيذ القوانين كالجهات الإدارية. وهنا يظهر دور القاضي الإداري الذي يتولى الرقابة على مشروعية أعمال الإدارة في احترامها لمبدأ المشروعية بمعناه الواسع الذي يأتي على قمته القواعد التي تجد مصدرها في الدستور، ومن ضمنها مبدأ التناسب (٣ : ٣٠٤)

بينما جاءت أقل نسبة موافقة لآراء العينة حول العبارات الآتية (تسبيب القرار التأديبى للعامل يؤدى إلى إطمئنان العامل بما نُسب إلية من مخالفات تأديبية بنسبة ٦٥.٠٪، تلتزم السلطة التأديبية دائماً بتسبيب القرارات والجزاءات التأديبية بنسبة ٥٥.٠٪)

حيث تتفق أراء عينة الدراسة مع ما أكدتة نتائج دراسة كل من **عائشة عمر إدبيب (٢٠٠٨) (٦) ، باهزة** من أن إلتزام السلطة التأديبية بتسبيب القرارات والأحكام التأديبية يضمن عدم استبدادها عند ممارسة سلطاتها ، ويحول دون تعسفها فى استعمالها ، ويساعد فى أقتناع العامل المتهم بقرار الجزاء التأديبي .

كما أكدت نتائج الدراسة على ضرورة تسبيب الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين وهذا يتفق مع نتائج دراسة **(نوفل العقيل العجارمة ٢٠٠٧)** (١٣) أنة من أهم الضمانات المعاصرة لتوقيع الجزاء التأديبي ، ضمانة تسبيب القرارات والأحكام التأديبية، ويعد التسبيب من الضمانات الهامة فى المجال التأديبى، لما يكفلة هذا التسبيب من الإطمئنان إلى صحة وثبوت الوقائع المستوجبة للجزاء الموقع .(١٣: ٣٠٤) .

ويرى الباحث أن تسبيب القر ار أو الحكم التأديبي تبعث الأطمئنان فى نفس العامل محل المساءلة التأديبية حول مدى عدالة القرار أو الحكم التأديبى وموضوعية وشفافية المحاكمة التأديبية، وكذلك وقوف العامل على الأسباب والحجج التى ارتكنت إليها السلطة التأديبية وبنيت عليها القرار التأديبى، وذلك على خلاف القرار أو الحكم الغير مسبب الذى يبعث بدورة إلى الشكوك و إنهيار الثقة وإنعدام العدالة فى القرار أو الحكم التأديبي والجنوح بة نحو الميول والأهواء الشخصية للإنتقام من الموظف أو العامل .

جدول (٦)

التكرار والنسبة المئوية والدلالات الاحصائية الخاصة باستجابات المحور الثالث : الضمانات التأديبية اللاحقة لتوقيع الجزاء التأديبى ن = ٤٠

م	أهداف البرنامج	نعم		الى حد ما		لا		مربع كاى	المتوسط الحسابى	مستوى الاستجابة	نسبة الموافقة %	الترتيب
		التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%					
١	يتمكن العامل من التظلم من القرار التأديبى أو الإدارى الذى أضر بمركزى القانونى بحرية وشفافية	٢٠	٥٠.٠٪	١٧	٤٢.٥٪	٣	٧.٥٪	*١٢.٣٥	٢.٤٣	نعم	٧١.٣٪	١
٢	إعلان العامل بالجزاء التأديبى عقب صدورة من السلطة التأديبية بشكل رسمى	١٦	٤٠.٠٪	١٦	٤٠.٠٪	٨	٢٠.٠٪	٣.٢٠	٢.٢٠	إلي حدا ما	٦٠.٠٪	٤
٣	يحقق الطعن القضائى على القرار التأديبى حماية أفضل للعاملين بإدارات النشاط الرياضى حال مساءلتهم تأديبيا	١٦	٤٠.٠٪	١٩	٤٧.٥٪	٥	١٢.٥٪	*٨.١٥	٢.٢٨	إلي حدا ما	٦٣.٨٪	٣
٤	أستطيع بكل حرية أن ألجأ إلى القضاء للمطالبة بإلغاء الجزاء التأديبي	١٣	٣٢.٥٪	٢٢	٥٥.٠٪	٥	١٢.٥٪	*١٠.٨٥	٢.٢٠	إلي حدا ما	٦٠.٠٪	٥
٥	يمكن للعامل المطالبة بالتعويض عما أصابة من الجزاء التأديبى	١١	٢٧.٥٪	٢٤	٦٠.٠٪	٥	١٢.٥٪	*١٤.١٥	٢.١٥	إلي حدا ما	٥٧.٥٪	٦
٦	توفر إدارة النادى آلية واضحة للتظلمات والشكاوى من الجزاءات التأديبية .	١٨	٤٥.٠٪	١٩	٤٧.٥٪	٣	٧.٥٪	*١٢.٠٥	٢.٣٨	نعم	٦٨.٨٪	٢
٧	يتم مساءلة جميع العاملين المرتكبين لمخالفات تأديبية على قدم المساواة	١١	٢٧.٥٪	٢٤	٦٠.٠٪	٥	١٢.٥٪	*١٤.١٥	٢.١٥	إلي حدا ما	٥٧.٥٪	٧

*مربع كاى معنوى عند مستوى ٠.٠٥ = ٥.٩٩ فى حالة درجة الحرية=٢

مقياس ليكارت : المتوسط الحسابى المرجح بالأوزان :- ١.٠٠-١.٦٦ (لا) ، ١.٦٧-٢.٣٣ (إلى حد ما) ، ٢.٣٤-٣.٠٠ (نعم)

يتضح من جدول (٦) الخاص بالتكرار والنسبة المئوية والدلالات الاحصائية الخاصة باستجابات المحور الثالث : الضمانات التأديبية اللاحقة لتوقيع الجزاء التأديبى : وجود فروق معنوية بين جميع الإستجابات لعبارات المحور الثالث حيث كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند مستوي ٠.٠٥ ،فيما عدا عبار ة (إعلان العامل بالجزاء التأديبى عقب صدورة من السلطة التأديبية بشكل رسمى) وبنسبة موافقة بلغت ما بين (٥٧.٥٪ إلى ٧١.٣٪) كما يوضح مستوى الاستجابات لكل عبارة ، والترتيب للعبارات يوضحها من حيث أكثرها موافقة وأقلها موافقة .

الشكل البياني (٣)

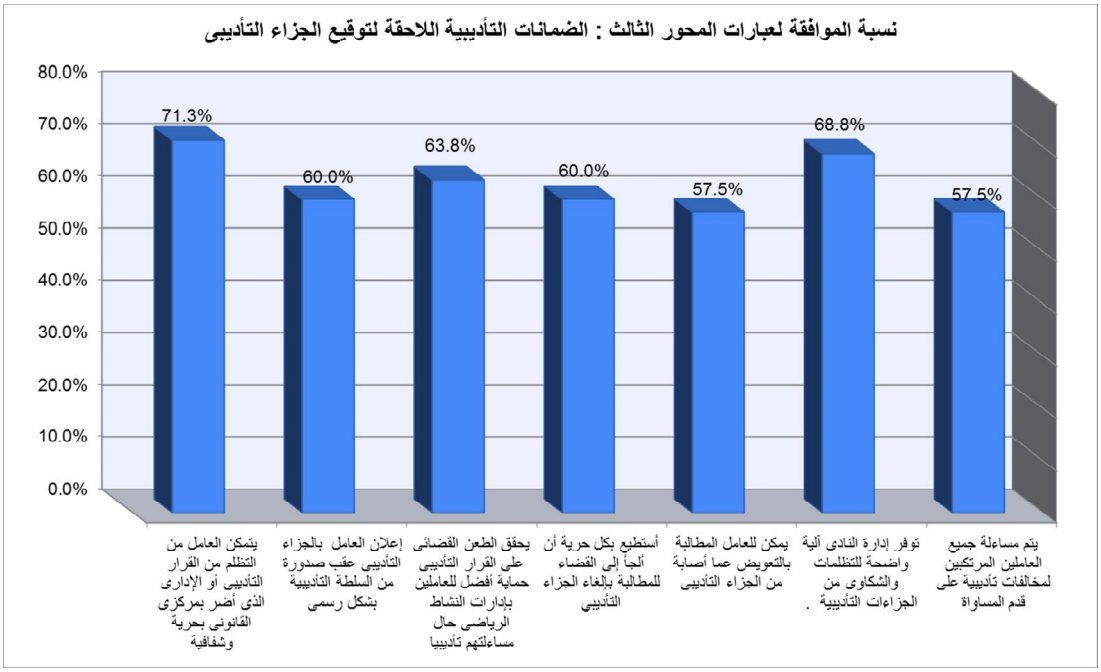

حيث جاءت أعلى نسبه موافقه لآراء العينة حول (الضمانات التأديبية المعاصرة اللاحقة على توقيع الجزاء التأديبى) لكل من العبارات الآتية (يتمكن العامل من التظلم من القرار التأديبى أو الإدارى الذى أضر بمركزى القانونى بحرية وشفافية بنسبة ٧١.٣٪ ، إعلان العامل بالجزاء التأديبى عقب صدورة من السلطة التأديبية بشكل رسمى بنسبة ٦٠.٠٪) .

حيث تتفق آراء عينة البحث مع ما ذكره **محمد رفعت عبدالوهاب (٢٠١٨)** من أن التظلم الإدارى هو طلب يتقدم بة صاحب الشأن إلى جهة الإدارة نفسها ليشكو أو يتظلم من القرار الإدارى الذى أضر بمركزه القانونى بصورة مباشرة ، بهدف أن ترجع الإدار ة عن قرارها أو تسحبة ، والتظلم قد يقدم إلى السلطة الإدارية التى أصدرت القرار (فرد أو هيئة) ويسمى حينئذ بالتظلم الولائى ، وقد يقدم إلى السلطة الإدارية الرئاسية ويطلق على التظلم الإدارى فى هذة الحالة التظلم الرئاسى، والمتظلم دائما يريد حل المشكلة التى ترتبت فى حقة نتيجة القرار الإدارى الصادر فإذا لم يفلح فى مسعاه وفشل التظلم فيكون أمامة مجلس الدولة كقضاء إدارى للطعن بالإلغاء فى القرار محل التظلم . **(٨ : ٢٢٩)** .

بينما جاءت أقل نسبة موافقة لآراء العينة حول العبارات الآتية(يتم مساءلة جميع العاملين المرتكبين لمخالفات تأديبية على قدم المساواة بنسبة ٥٧.٥٪ ، توفر إدارة النادى آلية واضحة للتظلمات والشكاوى من الجزاءات التأديبية بنسبة ٦٨.٨٪) .

حيث تتفق اراء عينة البحث ما ما يشير الية كل من **محمد رفعت عبدالوهاب ، ميادة عبدالقادر إسماعيل (٢٠١٨)** أنالتى يُنتج التظلم الإدارى آثارة القانونية فلابد من توافر آلية معية و شروط محددة واضحة بعضها شروط شكلية والبعض الآخر موضوعية وذلك على النحو التالى يجب أن يُقدم التظلم من صاحب الشأن نفسة الذى مسة القرار الصادر أو من نائبة القانونى ، يجب أن يقدم التظلم الإدارى فى الميعاد المحدد ، يجب أن ينصب التظلم على الجزاء التأديبى الموقع على العامل الذى صدر من المخالة ، وذلك حتى تستطيع السلطة التي أصدرته أو السلطة الرئاسيه إعادة النظر فى القرار التأديبى . يجب أن يقدم التظلم إلي الجهة الإدارية مصدرة القرار أو الهيئات الرئاسية بالنسبة لتلك الجهة وبناء علي ذلك إذا كان مصدر القرار هومدير إدارة النشاط الرياضى فيكون تقديم التظلم إما لرئيس النادى،علي اعتبار أن رئيس النادى هو صاحب السلطه الرئاسيه العليا على جميع الإدارات بالنادى.وبناء على ذلك إذا كان القرار التأديبي صادراً من مجلس إدارة النادى فيكون التظلم من هذا القرار أمام الجهة الإدارية (مديرية الشباب والرياضة) أماإذا كان القرار التأديبي صادراً من مديريه الشباب والرياضة فيكون التظلم من هذا القرار أمام وزارة الشباب والرياضة . (١٠ : ٢٣٢-٢٣٥)

الإستنتاجات

فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية:

١- يتم إخطار ومواجهة العامل المتهم بالمخالفات الموجهة الية وتمكينة من حق الدفاع عن نفسة

٢- لا يتم توقيع جزاء على العامل إلا بعد سماع أقوالة وتحقيق دفاعة .

٣- تلتزم السلطات التأديبية بحدود الجزاء التأديبى كما جاء بقانون الرياضة والخدمة المدنية وكذا العقود الرياضية .

٤- تراعى السلطات التأديبية التناسب بين المخالفة التأديبية والعقوبة الموقعة على العامل .

٥- يتمكن العامل من التظلم من القرار التأديبى أو الإدارى الذى أضر بمركزى القانونى بحرية وشفافية

التوصيات

١- ضرورة تنحى المحقق فى حالة ما إذا كانت هناك صلة قرابة بينة وبين العامل المخالف .

٢- التأكيد على تسبيب القرار التأديبى للعامل يؤدى إلى إطمئنان العامل بما نُسب إلية من مخالفات تأديبية .

٣- أن يتم مساءلة جميع العاملين المرتكبين لمخالفات تأديبية على قدم المساواه **المراجع**

أولا : المراجع العربية :

١.	أحمد حامد الخفاجى (٢٠١٨)	:	ضمانات الموظف العام أثناء فترة التحقيق والمحاكمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية .
٢.	أحمد عودة الدويرى (٢٠٠٢)	:	المساءلة فى الإدارة العامة بالإردن " دراسة ميدانية تحليلية من وجهة نظر المديرين فى وزارة التنمية الإدارية وأجهزة الرقابة المركزية رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة اليرموك ، الأردن
٣.	أيمن فتحى عفيفى		الوجيز فى النظام التأديبى ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية
٤.	باهزة رافع موسى الميهوب (٢٠٢٠)	:	الضمانات التأديبية للموظف العام "دراسة مقارنة فى القانونيين الليبى المصرى" ، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الحقوق ،جامعة الإسكندرية
٥.	ديدا ماهر عبدالعظيم (٢٠١٨)	:	الفساد الإدارى وأثرة على جودة الخدمات الحكومية ، دراسة ميدانية على بعض وحدات الخدمات الحكومية فى محافظة الدقهلية ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة
٦.	عائشة عمر إدبيب (٢٠٠٨)	:	الجزاءات التأديبية للموظف العام وضماناتها " دراسة مقارنة" (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية
٧.	عبدالعزيز عبدالمنعم خليفة (٢٠٠٦)	:	الشرعية الإجرائية فى التأديب الرئاسى والقضائى للموظف العام ، ط١، منشأة المعارف ، الإسكندرية.
٨.	محمد أحمد عبداللاه محمد	:	الرابطة الوظيفية بين قيامها وانقضائها (الموظف العام الحقوق والإلتزامات) ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٣،ص ٢٠٧-٢٠٨
٩.	محمد رفعت عبدالوهاب .	:	القانون الإدارى ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٩، ٣٥٦
١٠.	محمد رفعت عبدالوهاب، ميادة عبدالقادر اسماعيل		أصول القضاء الإدارى (ضوابط المشروعية – دعوى الإلغاء) ، دار الجامعة الجديدة
١١.	محمود سامى جمال الدين	:	أصول القانون الإدارى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، سنة ٢٠٠٤، ص ٣٥٨.
١٢.	محمود سامى جمال الدين ، أيمن فتحى عفيفى	:	المستحدث فى التأديب ، دراسة فى الإتجاهات التشريعية والقضائية الحديثة فى مصر وفرنسا ، دار النهضة العربية ، ط١.
١٣.	نوفل العقيل العجارمة ٢٠٠٧	:	سلطة تأديب الموظف العام ، دراسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

ثانياً : المراجع الأجنبية

-M.DELAMARREet t . paris , Droit adminstratif paris ellipses ٢٠٠٥ p.٣٦٩

- CAA LYON, L October ٢٠٠٢.

-CE, ٢٧ juillet ٢٠٠٦ , req.n ٢٨٨٩١١, Rec

-Rene Hostion Jean-Claude Helin ٢٠٠١

j.MORAND – DEVILLER, cours de droit administrative, op . cit.,

الملخص

الضمانات التأديبية أمام الهيئات الرياضية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الضمانات التأديبية أمام الهيئات الرياضية تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية لعدد (٥٥) من . من العاملين بالأندية الرياضية مراكز الشباب الإتحادات الرياضية وذلك بواقع عدد (١٥) من خارج العينة الأساسية للدراسة الاستطلاعية ، وعدد (٤٠) من داخل العينة الأساسية للدراسة الاساسية وذلك من أندية(سموحة ، سبورتنج ، الإتحاد ، الأولمبيى ، أصحاب الجياد) بمحافظة الاسكندرية .

Summary

Disciplinary guarantees before sports bodies

The study aimed to identify the role of disciplinary guarantees before sports bodies

The research sample was selected deliberately (٤٠). Of the employees of sports clubs, youth centers and sports federations, a number of (١٠) from outside the basic sample for the exploratory study, and a number (٣٠) from within the basic sample for the basic study, from the clubs (Smouha, Sporting, Al-Ittihad, Olympic, Horse Owners) in Alexandria Governorate.